www.refaad.com

International Journal of Specialized Islamic Studies (SIS)

المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/4

E-ISSN 2617-6246 | P-ISSN 2617-6238

Vol. 10, Issue 4, 2025, pp. 181 - 192

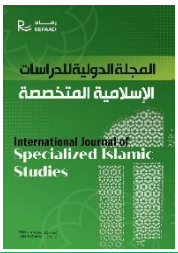

The Liberal Position on Religious Texts and Objectives of Islamic Law

موقف الليبرالية من النصوص الدينية والمقاصد الشرعية

"Muhammad Khair" Hassan Al-Omari[1*]

[1] Associate Professor, College of Sharia and Islamic Studies, Qatar University, Qatar.

[*] Corresponding Author: "Muhammad Khair" Al-Omari (mk_alomari@yahoo.com)

"محمد خير" حسن العمري[1*]

[1] أستاذ- مشارك- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة قطر- قطر.

*الباحث المراسل: "محمد خير" العمري (mk_alomari@yahoo.com)

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

Received استلام البحث	Revised مراجعة البحث	Accepted قبول البحث
2025/8/20	2025/9/3	2025/9/25

DOI: https://doi.org/10.31559/SIS2025.10.4.2

Abstract:

Objectives: This study aims to clarify the true stance of liberalism toward religion and the Holy Qur'an.

Methods: The study adopted the inductive method, whereby the researcher traced the ideas of the liberals from their sources and consulted as many of their works as possible, providing a comprehensive understanding of the research's purpose and intent. It also employed the analytical method, through analyzing the ideas as expressed by their originators and clarifying their objectives.

Conclusions: The study concludes that liberalism represents an intellectual perspective incompatible with Islamic principles and lacking sound scholarly and objective evidence. It recommends intensifying critical studies that expose the weaknesses of liberal thought and highlight the authenticity of the Islamic methodology in dealing with religious texts and their objectives.

Keywords: *Liberalism; Religious Texts; Maqasid al-Sharia (Objectives of Islamic Law).*

الملخص:

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى بيان حقيقة موقف الليبرالية من الدين والقرآن الكريم.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي: حيث قام الباحث بتتبع أفكار الليبراليين من مضانها، والرجوع إلى ما أمكن من كتبهم مما يعطي صورة كافية لمراد الدراسة ومقصودها. والمنهج التحليلي: وذلك بتحليل الأفكار الواردة على ألسنة أربابها، وبيان غرضها.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أن الليبرالية تمثل رؤية فكرية متعارضة مع الأسس الإسلامية، وتفتقد الدليل العلمي والموضوعي. وتوصي الدراسة بضرورة تكثيف الدراسات النقدية التي تكشف مواطن التهافت في الفكر الليبرالي، وتبرز أصالة المنهج الإسلامي في التعامل مع النصوص الشرعية ومقاصدها.

الكلمات المفتاحية: *الليبرالية؛ النصوص الدينية؛ المقاصد الشرعية .*

الاستشهاد

Citation

العمري، "محمد خير". (2025). موقف الليبرالية من النصوص الدينية والمقاصد الشرعية. *المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة*، 10 (4)، 181- 192.

Al-Omari, M. H. (2025). The Liberal Position on Religious Texts and Objectives of Islamic Law. *International Journal of Specialized Islamic Studies (SIS)*, 10(4), 181-192. https://doi.org/10.31559/SIS2025.10.4.2 [In Arabic]

المقدمة:

لقد تعددت المشاريع والمناهج الليبرالية في نقد الإسلام وتراثه، وجمع بينها جميعًا رابط محاولة التشكيك في الإسلام وهدم العلوم التي ابتنت عليه، فمنها ما اتجه إلى التشكيك في الوحي ونقده وإنكار ثبوته، تحت مسمى نقد العقل الإسلامي أو نقد الخطاب الديني، كما في مشروع محمد أركون، ومنها ما اتجه إلى تحكيم الواقع في فهم أصول الدين والنصوص الشرعية تحت مسمى الانتقال من العقيدة إلى الثورة، كما في مشروع حسن حنفي، ومنها ما اتجه إلى تأويل النصوص ومحاولة إفراغها من معناها ومضمونها وتطبيق مناهج التأويل المعاصر على نصوص الوحي بما يخرجها عن دلالاتها الظاهرة التي أجمعت عليها الأمة كما في مشروع نصر حامد أبو زيد، ومنها ما اتجه إلى نقد العلوم الإسلامية باعتبارها لا تؤسس لليقين، وغاية مبلغها أنها ظنية، واطلاق وصف العقل البياني على العلوم الإسلامية في مقابل العقل البرهاني الذي تختص به الفلسفة كما في مشروع محمد عابد الجابري، ومنها ما اتجه إلى أرخنة الإسلام واستغلال ما حصل من التفرق والخلاف في الأمة لتكريس تعدد الإسلامات على حساب دين الأمة الجامع كما في مشروع عبدالحميد الشرفي وجمع بينهم جامع التشكيك في الدين سواء من حيث الثبوت، أو من حيث الدلالة أو من حيث صلاحيته لكل زمان (القرني، 2018).

وتعامل الليبراليون مع النصوص الدينية -القرآن والسنة- كالتعامل مع النص البشري، فلم يعد له في قراءاتهم ثوابت، فهو نص سائل تتعدد مفاهيمه ومراداته باختلاف قراءاته، وتعاملوا معه وفق نظرية "موت المؤلف" التي تعنى أن مراد النص لا يتحدد وفق قصد الكاتب، بل وفق مراد وفهم القارئ، وأن النص قد صار ملكًا للقارئ، ولم يعد للمؤلف سلطة عليه، وبفقدان ثوابت معنى النص تتلاشى قواعد الإسلام وثوابت الدين، ويصبح متاحًا لكل معنى، ويتلاقى مع كل مبدأ، وصارت المقاصد والمصالح قطب رحاهم الذي يؤولون النص وفقها، ويقصدون بها المصالح التي تتلاقى مع الأفكار والآراء الليبرالية، لا مصالح الشارع ومقاصده.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من مجموعة من النقاط، يمكن إيجازها فيما يلي:

- تنبع أهمية الدراسة من خطورة الأفكار الليبرالية المطروحة وما تسببه من تشكيك في الثوابت الدينية وزعزعة الثقة بالعقيدة الصحيحة.
- كشف الأساليب الملتوية والطرق الخبيثة التي تُستخدم لتشويه الدين والتأثير على المتلقين.
- إبراز تنامي تأثير الفكر الليبرالي وقبوله لدى شريحة من المجتمع بسبب دور بعض وسائل الإعلام في تلميع رموز الليبرالية والترويج لهم عبر المنابر والملتقيات.
- التأكيد على ضرورة توضيح حقيقة أفكار الليبراليين وغاياتهم، وفضح مواطن الخلل والانحراف في خطابهم.
- المساهمة في تعزيز الحصانة العقدية والفكرية لدى النشء والشباب المسلم.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في محاولة الكشف عن أثر الأفكار الليبرالية المعاصرة على الثوابت الدينية والمنظومة القيمية في المجتمعات المسلمة، وما ينتج عنها من إشكالات فكرية وعقدية، تتمثل في التشكيك في المرجعيات الشرعية وزعزعة اليقين الديني لدى فئات من المجتمع، بما يفرض ضرورة دراسة هذه الظاهرة فكريًا ومنهجيًا، وتحليل مضامينها، وبيان حدود توافقها أو تعارضها مع الأصول الإسلامية الثابتة.

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة عن العديد من الأسئلة التي تخص موضوعها ومن أهمها:

- هل هناك تعارض بين الإسلام والليبرالية، أم أنه يمكن التوافق الفكري والعلمي بينهما؟
- ما مفهوم الليبرالية، وما سبب غموض مفهومه عند الدارسين له والباحثين فيه؟
- ما موقف الليبرالية من الدين، وما سبب هذا العداء؟
- لماذا اهتم الليبراليون بظرف وأسباب النزول؟
- ما صحة ادعاء الليبرالية بأسطرة القرآن، بحجة أنه كتاب هداية لا كتاب تاريخ؟
- وما المقصود بأرخنة القرآن في الفكر الليبرالي؟
- ولما تركز الليبرالية على المصلحة والمقاصد الشرعية، وتهمل قصدا المنظومة الأصولية، وتعادي النظرة الفقهية والنصوص الشرعية؟

أهداف الدراسة:

- توضيح طبيعة العلاقة بين الإسلام والليبرالية، وبيان ما إذا كان بينهما تعارض جوهري أم إمكانية للتوافق الفكري والعلمي.
- تحليل مفهوم الليبرالية وبيان العوامل التي أسهمت في غموضه والتباسه عند الدارسين والباحثين.
- الكشف عن موقف الليبرالية من الدين، وتحديد الأسباب الفكرية والتاريخية التي أفضت إلى بروز العداء تجاهه.
- دراسة اهتمام الليبراليين بظرف وأسباب النزول، وتحليل الدوافع العلمية أو الأيديولوجية الكامنة وراء هذا الاهتمام.
- تقويم دعوى الليبرالية بشأن "أسطرة القرآن"، ومناقشة مدى صحتها في ضوء أن القرآن كتاب هداية لا كتاب تاريخ.
- تحليل مفهوم "أرخنة القرآن" في الفكر الليبرالي، وبيان ما ينطوي عليه من أبعاد معرفية وأيديولوجية

- تفسير تركيز الليبرالية على المصلحة والمقاصد الشرعية، وبيان دوافع إهمالها للمنظومة الأصولية وموقفها المناوئ للنظرة الفقهية والنصوص الشرعية

الدراسات السابقة:

- **دراسة أبو زيد (2007)** ناقش الكاتب فكرة النص القرآني، داعيًا إلى نزع القداسة عنه باعتباره نصًا تاريخيًا، ودعا إلى قراءة تأويلية جديدة للقرآن، وعدّ النص منتجًا ثقافيًا لا مطلقًا، مما قاده إلى الطعن في الثبات والدلالة القطعية للنصوص، وهو من أبرز من تبنوا الفكر الليبرالي والتأويل، ويزعم أن الليبرالية في جوهرها ليست سِوى التأويل الحقيقي، والفهم العلمي للدّين، لا ما يُروّج له المبطلون من أنّها الإلحاد الذي يفصل الدّين عن المجتمع والحياة. يختلف هذا البحث عن كتاب نقد الخطاب الديني لنصر حامد أبو زيد، إذ ينطلق ذلك الكتاب من رؤية تأويلية حداثية تعدّ النص القرآني نصًا تاريخيًا وتفكك ثوابته لصالح قراءة ليبرالية جديدة، بينما يقوم هذا البحث على تأصيل علمي شرعي يثبت قدسية النص ووحيته، وينقد الطرح الليبرالي التأويلي من داخل الأصول العقدية والمنهجية الإسلامية.
- **دراسة الريسوني (1992)** مرجع رئيس لفهم الفرق بين المقاصد الشرعية المنضبطة، والمفاهيم الليبرالية الحديثة، فالمقاصد الشرعية مستخرجة من نصوص الكتاب والسنة، ونصوص الكتاب والسنة إنما تُفهم بلغة العرب، فلا يصح أن نحمّل النصوص ما لا تحتمله من التأويلات الباطلة، والفكر الحداثي هدفه الأسمى هو تغيير الدين وإلغاء أحكامه، لا الاستقاء من الدين ومعرفة مقاصده، ويسلّط الكتاب الضوء على الإمام الشاطبي (ت 790هـ) مؤسس علم المقاصد في الإسلام، ويحاول الدكتور الريسوني أن يستخلص منهج الشاطبي في بناء نظرية متكاملة للمقاصد الشرعية. ويركز كتاب الريسوني على تأصيل مفهوم المقاصد وضبط منهجية فهم النصوص الشرعية وفق أصول الشاطبي، مع بيان أن المقاصد تنبثق من النص ولا تُفرض عليه، دون أن يجعل الليبرالية موضوعًا مركزيًا للدراسة. أما بحثي فيتجاوز التأصيل المقاصدي إلى توظيف هذه المنهجية في نقد الفكر الليبرالي الحديث، وبيان التمييز بين المقاصد المنضبطة شرعًا وبين التأويلات الليبرالية المنفلتة التي تهدف إلى تغيير الدين لا فهمه، مع إبراز البعد العقدي والفكري لمواجهة الخطاب الليبرالي وتأثيره على الثوابت الدينية.

منهجية الدراسة:

- المنهج الاستقرائي: حيث قمت بتتبع أفكار الليبراليين من مضانها، والرجوع إلى ما أمكن من كتبهم مما يعطي صورة كافية لمراد البحث ومقصوده.
- المنهج التحليلي: وذلك بتحليل الأفكار الواردة على ألسنة أربابها، وبيان غرضها.

خطة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في خمسة مباحث، يسبقها تمهيد وتعقبها خاتمة على النحو التالي:

التمهيد: ويحتوي على أهمية الموضوع واشكالية البحث وخطته.

المبحث الأول: مفهوم الليبرالية.

المبحث الثاني: نزع القداسة عن النص الديني والتمرد على الدين وتعاليمه.

المبحث الثالث: الإغراق في توظيف أسباب النزول وإهمال السياق.

المبحث الرابع: الادعاء أن في القرآن الكريم أساطير.

المبحث الخامس: تاريخية القرآن الكريم في الفكر الليبرالي.

المبحث السادس: المقاصد الشرعية في الفكر الليبرالي.

المبحث الأول: مفهوم الليبرالية

مفهوم الليبرالية يكتنفه الكثير من الغموض، ويعتور المقصود به الكثير من الإيهام والإبهام، مما يصعب على الدارس له التحديد الجامع لمعناه، وقد أشار العديد من الدارسين لمفهوم الليبرالية الى هذا الغموض (قنصوة، 2007).

ويبدو أن بلورة تعريف واضح ودقيق ومفهوم لليبرالية أمرًا صعبًا، ولعل من الأسباب التي جعلته عصيًا على التعريف أن الحرية التي ينادون بها ويرفعون شعارها والتي هي لب الليبرالية "مجرد مفهوم مائع مطاط غامض، وهم الذين قصدوا أن يميعوه ويمططوه ويغمضوه ليفسروه على هواهم ويطبقوه حسب مزاجهم ومصلحتهم الشخصية أو الحزبية أو الطائفية" (القرضاوي، 2006، ص220).

والليبرالية مذهب فكري أو فلسفة سياسية تركز على الحرية الفردية المطلقة والتحرر من كل قيد، متعالية على كل ما يقيد الرغبة وهوى النفس، فهي إذا حركة تمرد على كل الأديان والأعراف.

فالمنطلق الرئيس في الفلسفة الليبرالية هو الفرد فهو محور الوجود وحوله تدور فلسفة الحياة وتنبع القيم التي تحدد الفكر والسلوك، "فالحرية والاختيار هما حجر الزاوية في الفلسفة الليبرالية، ولا نجد تناقضا هنا بين مختلف منظريها مهما اختلفت نتائجهم من بعد ذلك الحجر" (الحمد، 1428هـ).

ويمكن القول أن الليبرالية فلسفة قائمة على تعظيم حرية الفرد، يفكر بما شاء، ويفعل ما يريد لا يعيقه شيء، ولا تقيده أعراف، ولا يهذبه دين، فهو حر ما لم يضر.

يقول سيار الجميل: "يقوم مرتكز الليبرالية على مبدأ الاستقلالية ... ومعناه الحقيقي التحرر التام من كل أنواع الاكراه الخارجي أو الداخلي، سواء كانت دولة أم جماعة أم فردًا، ثم التصرف وفق ما يمليه قانون النفس ورغباتها" (الجميل، 2205).

والحرية التي لا قيد لها تعد عند الليبراليين هي المبدأ والمبتدأ وهي المنتهى والخبر، دون حدود تحدد الإطار أو تحد من الانطلاق. ويتخذ الليبراليون العرب من حرية الرأي، ونسبية الحق، وتاريخية الشرع، ذرائع لأهوائهم التي لا حد لها.

المبحث الثاني: نزع القداسة عن النص الديني والتمرد على الدين وتعاليمه

تقوم النصوص الدينية على التسليم التام والطاعة المطلقة والخضوع والانقياد للخالق الذي له الخلق والأمر، وتقوم فكرة الليبرالية على التمرد من كل قيد والانعتاق من كل التعاليم التي تأتي من خارج وحي النفس وإطار البشرية، فهي تنطلق من الإنسان وتنتهي إليه، فليس له سيد إلا نفسه، ولا طريق إلا طريقه، ولا مذهب إلا ذاته.

يقول صاحب كتاب الفكر الحر: "ما الفائدة من الإنسان إذا كان الله يشكله مثلما يفعل صاحب الجرار بالصلصال" (ناتاف، 2005 ص66-105).

ولذلك نرى أن اصحاب الفكر الليبرالي يحاربون أي أثر إلهي وأي نزعة دينية، فهم يرون أن البشرية قد بلغت سن الرشد الإنساني، ولا حاجة لها الى أي سلطة من خارجها.

"وأن ثقافة الليبرالية في شكلها المثالي ثقافة مستنيرة وعلمانية في جميع النواحي، وأنها ثقافة لا يبقى فيها أي أثر للألوهية" (برلين، 1992، ص 198).

فالإنسان عندهم وفي فكرهم قد صار هو المحور والمركز والإله، وأنه قد شبّ عن الطوق، وأن الإنسان يقوم وحده، ولا يحتاج وصاية أحد، وإن كان هذا الأحد هو الله.

يقول جوليان هكسلي: "الإنسان قد خضع لله بسبب عجزه وجهله، والآن وقد تعلم وسيطر على البيئة، فقد آن أن يأخذ على عاتقه نفس ما كان يلقيه من قبل في عصر الجهل والعجز على عاتق الله ومن ثم يصبح هو الله" (قطب، 1983، ص 631).

وما دام أن الإنسان قد صار هو الإله -تعالى الله عما يقولون- فلا يحق لأحد غيره أن يشرع له أو يسن أو يقنن.

يقول محمد أركون: "الذات البشرية هي التي أصبحت تبلور الأخلاق وقواعد السلوك، وتنظم المجتمع على مسؤوليتها الخاصة، حتى أصبح التشريع وسن القوانين مسألة بشرية بحته" (أركون، 1998، ص 316).

فالعلاقة بين الله والإنسان في أدبيات الليبراليين علاقة تغالبية أيهما يثبت ذاته أكثر، وأيهما يبرز سيادته، وليست علاقة سيد بعبد وعلاقة عابد بمعبود

يقول د. محمد خلف الله: "إن البشرية لم تعد في حاجة إلى من يتولى قيادتها في الأرض بإسم السماء، فقد بلغت سن الرشد، وآن لها أن تباشر شؤونها بنفسها" (سلطان، 1991، ص 51).

يقول أدونيس: "إن جوهر الإنسان ليس في كونه مشروطًا، بل في كونه يفلت من الشروط كلها، ولم تعد هذه العلاقة علاقة مخلوق بخالقه" (أدونيس، 2002، ص3173).

ويقول سميح القاسم في ديوانه: "نحن بعد اليوم لسنا بسطاء ... لن نصلي لك كي تمطر قمحًا ... خلقنا من أمانينا التي تكبر ربا" (القاسم، 1973، ص 475-476).

وواضح أن اعتداد الليبرالي بنفسه قد رافقه الدعوة الى الاستغناء عن الله جملة، والقول بأن الحاجة إلى الإله قد انتهت، فالإنسان البدائي قد تحضر وتطور وصار هو إله نفسه ورب الأرض ومحور الوجود.

وهذه التي يسميها الفيلسوف طه عبد الرحمن النزعة الناسوتية "وهي النزعة التي لا تعترف بغير الإنسان وهي التي تقابل النزعة اللاهوتية، وتعني الاستقلالية المطلقة والقطيعة التامة عن الأحكام الالهية" (عبد الرحمن، 2000، ص 148).

وترجع جذور هذا العداء السافر للدين والتنكر المطلق لتعاليمه إلى حيث نشأت الليبرالية ومحضنها الأول في الغرب المتمثلة باستبداد الكنيسة والاقطاع فكانت ردة فعل على التسلط الديني والوصاية الظالمة من رجال الكنيسة على رجال العلم مما أحدث فجوة عميقة بين الدين والعلم.

المبحث الثالث: الإغراق في توظيف أسباب النزول وإهمال السياق

علم أسباب النزول من علوم القرآن الأصيلة، فالقرآن نزل منجمًا حسب مقتضى الحال، وفق ما يستجد من ظروف، وربما كان النص جوابًا على سؤال وبيانًا لاستفهام، وإدراك معنى النص يقتضي معرفة أسباب النزول الذي يساعد على فهم المراد من النص ومعرفة العام والخاص والكلي والجزئي والمطلق والمقيد، فهو علم ضروري ومقدمة من مقدمات علم التفسير التي بدأ بها تفسيره بعض المفسرين كالطبري والزمخشري وابن عاشور وغيرهم.

لكن الليبرالي يستغل هذا العلم ويوظفه للطعن في القرآن وإلغاء أحكامه، وأنه محصور في زمن محدد أو حادثة محددة، فعلم أسباب النزول يعتبر أحد العلوم المعينة على فهم المراد بالوحي، وقد تكون إن لم تستخدم وفق أصولها أداة فاسدة في يد صاحبها إن قصد حرفها عن مسارها.

وقد حفل الليبراليون في إعمال أسباب النزول الى حد مبالغ فيه، مع هدر السياق التي كانت ترد فيه، دون منهج علمي، حتى وصل بهم الأمر إلى القول بأنه ما من آية إلا ولها سبب اقتضى نزولها، والذي نزل دون سبب نزر يسير من آيات الكتاب" (أبو زيد، 1999، ص 97).

يقول محمد سعيد العشماوي: "إن كل آيات القرآن وشريعته نزلت على أسباب، أي: لأسباب تقتضيها، سواء تضمَّنت حكمًا شرعيًّا أم قاعدة أصولية أم نظمًا أخلاقية" (العشماوي، 1996، ص 197).

وإذا كان الأمر كذلك فسبب النزول بنظرهم هو الأصل الحاكم للمعنى، والسبب هو الأعلى والنازل هو الأهبط.

يقول حسن حنفي: " إذا كان لفظ النزول يعني الهبوط من أعلى لأسفل، فلفظ السبب إنما يعني الصعود من أسفل لأعلى، ولما كانت الآية لا تنزل دون سبب كانت الأدنى شرطًا للأعلى" (حنفي، 1998، 1:20). فهو ليس عطاءً من الوحي بقدر ما هو فرضٌ من الواقع (حنفي، 1992، ص 135-136).

ويريد الليبراليون من خلال التركيز على أسباب النزول الوصول إلى تاريخيّة النص، لأنه لا يمكن أن تتكرر أسئلة الماضي في الحاضر، ولا أن تتكرَّر الأجوبة عليها كذلك مع تطوّر المستجدات وحدوث النوازل، لذا فهي محدودة المدة قصيرة الصلاحية، وهذا ما صرَّح به غير واحد منهم (أومليل، 1993، ص 54).

ولذلك نرى الليبراليين يعترضون على علم المناسبة القرآنية التي يشتمل عليها السياق القرآني، وسبب اعتراضهم على علم المناسبات بين الآيات والسور أنه يتجاوز الترتيب التاريخي الذي يحفلون به" (أبو زيد، ص 159).

ولا شك أن مراعاة السياق وإعماله شرط ضروري لفهم النص ومقصوده، ولكن الاتجاهات الليبرالية الحديثة لا تنطلق من منهجية الفهم السليم لتفسير النص، وألبست النص القرآني ثوب النظريات الغربية من انفتاح النص، وموت المؤلف، فقيدت النص عن اطلاقيته، وحاولت إلزامه التاريخية والأنسنة والنسبية (السيف، 2010).

ولو تركت الألفاظ على عواهنها، وانطلقت من عقال سياقها وسباقها، لأفادت من المعني وعرفت المراد وغير المراد، والمتعذر وغير المتعذر، ولكن إهدار ضوابط الفهم والتلقي يجعل سلطة القارئ بديلة عن سلطة السياق، ومرجعية القراءة ناسخة لمرجعية النص بحذافيره في نمطين من القراءة: تأويل الباطني الذي حمل النصوص ما لا تحتمل، والقراءة البنيوية التفكيكية التي حكمت (بموت المؤلف) (ولا نهائية المعنى) مما يجعل النص القرآني وعاء لتأويلات غير متناهية، ومرتعًا لسلطة القارئ (الريسوني، 2010).

ولقد دعا العلماء الراسخون إلى ضرورة الرجوع إلى سياق النص من أجل إعماله ومعرفة مراد الشارع منه، والوقوف عند حدوده وتعاليمه، ودعا الليبراليون إلى عدم النظر إلى السياق وإهماله من أجل التحايل على سلطة النص وتلبيس المراد منه، فهي عندهم ذريعة للخروج على النص وسلطانه، وإلى اختراق النصوص وانتزاع الآيات من سياقها" (أركون، ص 33).

إن التعامل الليبرالي مع النصوص القرآنية يفتقد إلى الموضوعية، فقد أخذوا بالمنهجيات الغربية وأدوات العلوم الغربية لا الشرعية ودرسوا بها النصوص الدينية، فأخرجوها عن سياقها وعاملوها بمناهج وأساليب لا تصلح لها، فقد أخذوا مخ المناهج الغربية وألبسوها لحاء المفسر فأتت بالعجائب، إذ أخرجوا النص من سياقه وسجنوه في أسباب وروده، واهتمام الليبراليين في أسباب النزول من أجل تعطيل النص وإهماله لا من أجل إكماله وتفعيله، وليقتصر دور النص على السبب الذي نزل له، فالعبرة في نظرهم بخصوص السبب لا بعموم اللفظ.

والحقيقة أن الآيات القرآنية، وإن كان لبعضها أسباب نزول إلا أنها فوق أسباب نزولها، والعبرة بعمومها، وإن تنجيم القرآن حسب أسباب النزول لا يخدش عالمية القرآن وعموميته، فهو وإن كان قد تنزل وفق أحداث، إلا أنه فوق الوقائع والأحداث.

يقول الدكتور دراز واصفًا آيات الكتاب: "وإن كانت بعد تنزيلها قد جمعت عن تفريق، فلقد كانت في تنزيلها مفرّقة عن جمع، كمثل بنيان كان قائمًا على قواعده فلما أريد نقله بصورته إلى غير مكانه قدّرت أبعاده ورقّمت لبناته، ثم فرّق أنقاضًا، فلم تلبث كل لبنة منه أن عرفت مكانها المرقوم، وإذا البنيان قد عاد مرصوصًا يشد بعضه بعضًا كهيئته أول مرة" (دراز، 2013، ص156).

لكن الليبراليون لا يعبئون بالضوابط التي قعّدها العلماء، ولا يلتفتون إلى فهم السلف ولا مقررات اللغة، ويقومون بتقديم قراءات تفسيرية جديدة محرّفة ويصفونها بأنها الفهم العصري الجديد، الذي يناسب الواقع المتنور.

والقرآن في نظرهم مجموعة من الدلالات والمعاني الاحتمالية المقترحة على كل البشر، والبشر هم الذين يعطون النص اليقين، والنص في ذاته لا يحمل يقينًا (أركون، 1996، ص 14).

إذ النص في نظرهم مقيد بظرف وأسباب نزوله لا يتعداه، أو متغير بظروف الحاضر وليس له ثبات.

المبحث الرابع: الإدعاء أن في القرآن الكريم أساطير

الأساطير: جمع أسطورة، والأسطورة على وزن أفعولة وأعجوبة وأضحوكة، وجمعها اساطير، والأسطورة الخرافة والحكاية التي لا أصل لها. جاء في لسان العرب: الأساطير هي الأباطيل.

والأساطير: أحاديث لا نظام لها. ...يقال سطّر علينا يسطّر إذا جاء بأحاديث تشبه الباطل، ويقال: هو يسطّر ما لا أصل له أي يؤلف (ابن منظور، 1414هـ).

وقال ابن عاشور: "الأساطير: "جمع أسطورة، وهي الخبر الكاذب الذي يكسى صفة الواقع، مثل الخرافات والروايات الوهمية لقصد التلهي بها. وبناء (الأفعولة) يغلب فيما يراد به التلهي، مثل الأعجوبة والأضحوكة والأرجوحة والأحدوثة" (ابن عاشور، 1984، 108:18).

والذي يظهر من استعمال القرآن أن المقصود بالأساطير: الترهات التي يتحدث الناس بها عن القرون الأولى.

والذي تولى كبر القول بوجود أساطير في الواقع المعاصر في عالمنا العربي هو طه حسين حين طعن بوجود إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، مدعيًا إن وجود اسميهما في القرآن لا يكفي دليلًا على صحة وجودهما التاريخي (حسين، 1989، ص 26).

فتلقفها عنه تلميذه محمد أحمد خلف الله، فكتب رسالته في الدكتوراة بعنوان: "الفن القصصي في القرآن الكريم" عام 1947م.

وتتلخص فكرة رسالته في أن القرآن الكريم كتاب هداية لا كتاب تاريخ، ولا يلزم أن تكون القصص التاريخية التي يذكرها القرآن واقعية، لأن قصص القرآن تعتمد على جمال الأسلوب ونبل الهدف ونفع العبرة، ولا يضير هذا كون القصة ليست حقيقية، لذلك فلا يلزم ان تكون القصة التي يذكرها القرآن قد وقعت، بقدر ما يعنيه العبرة منها والغاية من قصها، ولذا فهو لا يلتزم صدق الحادثة ومطابقة الواقع فيما يسرد من قصص ويتلو من أحداث، فيقول: "إنا لا نتحرج من القول أن في القرآن أساطير وان المخالفة للقرآن في القصص الواردة لن تكون مخالفة لما أراده الله لأن الله لم يرد تعليمنا التاريخ، ولأن القصص القرآني لم يرد إلا الموعظة والعبرة وما شابهها من مقاصد وأغراض" (خلف الله، 1999، ص 788).

ومن هنا يصبح من حق العقل البشري أن يهمل هذه الأخبار أو يجهلها، وأن يخالف فيها أو ينكرها".

وأخذ عن خلف الله فكرته كل الليبراليين العرب كالجابري وأركون وحسن حنفي ونصر حامد أبو زيد وشحرور وهاشم صالح والشرفي وجلال صادق العظم، وجورج طرابيشي وغيرهم.

يقول عصام الدين حفني (ت 1969م): عن قصة الطوفان التي تحدث عنها القرآن: "لا يسلم بصحتها في الوقت الحاضر إلا رجل يفكر في القرن العشرين بعد الميلاد تفكير الذين كانوا يعيشون في القرن العشرين قبل الميلاد، رجل يتمتع بعقل كعقول الأطفال، وتصديق ساذج كتصديق العجائز" (حفني، 1965، ص 72).

وكذا قال غيره عن قصص آدم وإبراهيم ولوط وموسى وأهل الكهف وغيرها من القصص الواردة في القرآن.

يقول بعض الباحثين: "لقد تبين أن النظريات التي تبناها نولدكه وجولزيهر وطه حسين وإسماعيل مظهر وأمين الخولي، ومحمد أحمد خلف الله وغيرهم تتلخص بالتشكيك بوجود حقائق تاريخية في آيات وسور القرآن الكريم هي نظرية متهافتة ساقطة مردودة، لأن العلم الحديث أثبت وجود كل الأمم التي قصها القرآن الكريم، ووجود أسماء أنبيائهم على ما ذكره القرآن الكريم مما يجعل القرآن الكريم مهيمنًا على التوراة والإنجيل" (الدليمي، 2012، ص 43).

والقول بوجود أساطير في القرآن مناقضة لنتائج العلم الحديث من خلال "علم الأحفوريات الحديثة التي جاءت لتؤكد ما جاء به القرآن الكريم من أخبار الأمم السابقة" (بوكاي، 1412هـ، ص 78).

ومن ناحية علمية وتربوية لا تتأتى كمال العبرة، ولا تؤتي العظة تمامها إذا لم يُتحرى الصدق في الأحداث التاريخية، ولما كان المقصود من قص القصص العبرة الخالصة والفائدة النافعة والتأسي الحميد، كان لا بد أن تكون الواقعة حقيقية، والحادثة تنتسب إلى صدق الحدوث لا مجرد قص أحدوثة.

يقول ابن خلدون: "أعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضيين من الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا، فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبت يفيضان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلات والمغالط، لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإسلامي ولا قيس الغائب منها على الشاهد، فربما لم يؤمن فيها العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق" (ابن خلدون، 2000، 13:1).

والقصة لا تحدث أثرها البين، ولا تؤتي حسن التأسي وتمام الافادة، إلا إذا كانت واقعًا قد حدث، لا وهما قد أُلف.

والقصة الواقعية حينئذ تمد الإنسان "بسلاح الإيمان والثبات وتعرّفهُ ما لله من نواميس قارّة من نظام الخلق والإبداع، ومن سنن مضطّردة في نظام الأقوام والأمم" (نقرة، 1974، ص 243-244).

والمنهج الحق المعتدل في النظر إلى القصص هو المنهج الذي يستقبل القصص القرآني على وجه يحقق الغاية المقصودة منه، من إيصال العظة والعبرة، ويحفظ على الناس يقينهم بأنه الحق الذي لا يلتبس به الباطل، والواقع الذي لا يختلط بالأوهام والصدق الذي لا شكّ معه ولا ارتياب فيه.

والتشكيك بالقصة يذهب بقدسية القرآن من النفوس، ويزيل روعة الحق، ويزلزل قضاياه في كل ما تناوله من عقائد وتشريع وأخبار ماضية وأحوال مستقبلية (شلتوت، 1394هـ، ص 40-50).

"فالقرآن كلمات الله، وكيف لكلمات الله باطلًا أو تتلبس به، وكيف يقسم الله تعالى به في مقام التشريف والتكريم وهو يحمل في كيانه أساطير وأباطيل" (الخطيب، 1968، ص 306-307).

والكثير من هؤلاء الذين يطعنون في الأخبار الواردة في القرآن أو الحديث لا يستحي أن يرجع إلى كتب وضعت للترفيه أو لا تعتني بالأخبار الصحيحة ككتاب ألف ليلة وليلة، أو كتاب حياة الحيوان للدميري وغيرها من الكتب التي لا تقصد الموثوقية ولا تعتمد دقة الخبر (السباعي، 1982).

وهذه الدعوة الباطلة مخالفة لإجماع الأمة لأنها تخالف العديد من النصوص قطعية الدلالة في رد هذه الفرية الباطلة مثل قوله تعالى:

- ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عِمْرَان الآية 62].
- ﴿نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الكَهْف الآية 13].
- ﴿أَفَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [هُود الآية 17].
- ﴿* وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ﴾ [المَائِـدَة الآية 27].

- ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[البَقَرَة الآية 2]. لا ريب فيه لأن الذي أنزله هو الذي يعلم أسرار السماوات والأرض ولا تخفى عليه خافية، ولهذا كان ردّ الله في سورة الفرقان على الذين قالوا إنها أساطير.
- ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ۝ قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [الفُرْقَان من الآية 5 إلى الآية 6].

المبحث الخامس: تاريخية القرآن الكريم في الفكر الليبرالي

التاريخية تعني أن الأمور الحاضرة ناشئة عن التطور التاريخي، وأن هذه الأمور قد بلغت الآن نهايتها، ويرى أصحاب هذا المذهب أننا لا نستطيع أن نحكم على الأفكار والحوادث إلا بالنسبة إلى الوسط التاريخي الذي ظهرت فيه، لا بالنسبة إلى قيمتها الذاتية لأننا إذا نظرنا إليها من الناحية الذاتية فقط، ربما وجدناها خاطئة أو منكرة، ولكننا إذا نسبناها إلى الوسط التاريخي الذي ظهرت فيه وجدناها طبيعية وضرورية (صليبيا، 1982).

أي أن كل الحقائق تتطور بتطور التاريخ وليس مع التاريخ ثبات، فالحقيقة في تاريخ ما، قد تكون خرافة وأمر عفا عليه الزمن في زمن آخر، وهذا يشمل كل الحقائق والعقائد، إذ كلها تخضع للتاريخية، ومحكوم عليها بمعايير الزمان.

يقول محمد أركون: "المقصود بالتاريخية هنا التحول والتغير، أي تحول القيم وتغيرها بتغير العصور والأزمان"(أركون، 1993).

يقول مترجم أعمال أركون هاشم صالح: "إن كل شيء يتغير مع التاريخ حتى العقائد والأفكار الأكثر تأصيلًا ورسوخًا "العقائد الدينية"، فكرة الله والتعالي والإيمان ليست بمنأى عن التحول والتغير، حتى لو اعتقد الإنسان واعيًا أو غير واع أنها أشد ثباتًا من الجبال" (أركون، 1996، 138).

عقائد القرآن ومقرراته في نظر الليبراليين تاريخية مرتبطة بلحظة زمنية وتاريخ معين، وانعكاس لزمانها ومكانها، وليست حقائق مطلقة عابرة للتاريخ والزمان والمكان، بل قابلة للتحول والتبدل ولا ثبات لها، ولا يجوز الاستناد إليها إلا من أهل زمانها، لأنها بنظرهم ليست أبدية مطلقة متعالية على الواقع ومجاوزة لحدوده وقيوده.

ونلاحظ أن أركون كثيرًا ما يستخدم مصطلح "الحدث القرآني" للدلالة على ارتباط القرآن بالتاريخ والواقع، شأنه شأن أي حدث يحدث في ظروف زمانية ومكانية محدودة ومحاط بظرفيهما.

يقول أركون: "عندما أستخدم الحدث القرآني فإني أغرس القرآن في التاريخية، وعندما أقول القرآن فإني أنزع عنه كل تاريخية كما يفعل المسلمون" (أركون، 2001، ص 49).

ويستدل حسن حنفي على تاريخية النص القرآني بالناسخ والمنسوخ وأسباب النزول فيقول: "النصوص الدينية ذاتها نصوص تاريخية، نشأت في ظروف اجتماعية عرفت بأسباب النزول، وتطورت طبقًا للزمن وتجدد حاجات الناس والمجتمع وتنوع القدرات البشرية من حيث هي مصادر للشرع عرفت باسم الناسخ والمنسوخ" (حنفي، 73-74).

ويؤكد مرة أخرى في موضع آخر على ذات المعنى فيقول: "الحقيقة أن النسخ في القرآن يدل على وجود الوحي في الزمان، وتغييره وفقًا للأهلية والقدرة، وتبعيته لمدى الرضى الفردي والاجتماعي في التاريخ، الوحي ليس خارج الزمان لا يتغير بل داخل الزمان يتطور بتطوره" (حنفي، وآخرون، 1986، 58:2).

وبسبب هذه النظرة القاصرة عاب أركون على القرآن الكريم أن ترتيب سوره لم تكن بحسب ورودها وتنزلها ووصف القرآن الحكيم بأنه (لا يخضع لأي ترتيب زمني حقيقي ولا لأي معيار عقلاني منطقي... فإن نص المصحف وطريقة ترتيبه تدهشنا بفوضاها" (أركون، 2007، ص 86).

تاريخية القرآن في نظر الليبراليين العرب تعني أن القرآن مربوط بظرفيه الزمكاني بالقرن السابع الميلادي من جهة ومن شبه الجزيرة العربية من جهة أخرى، وأنه لا يوجد نصوص صريحة في القرآن الكريم أو السنة النبوية عابرة للتاريخ، وتصلح لكل زمان ومكان.

يقول التونسي عبد المجيد الشرفي: " إن الرسالة القرآنية موجهة إلى أناس بأعينهم في القرن السابع، وتتضمن ظواهر تتناسب مع ثقافة ذلك العصر، وهي ظواهر بعيدة اليوم عن التصورات الحديثة" (الشرفي، 2008، ص 45).

وقد اتفقت كلمتهم على أن أحكام القرآن كانت صالحة لزمانها، وأنها الآن متناقضة مع العلم ومعطياته، متعارضة مع حقوق الإنسان والمواثيق الدولية.

يقول هاشم صالح: "فكل ما جاء في النص عن خلق العالم والإنسان، وتشكل الظواهر الطبيعية يتناقض كليًّا مع الحقائق العلمية والقوانين الفيزيائية، التي توصلت إليها العلوم الحديثة، والشيء نفسه ينطبق على التشريعات والحدود الواردة في النص، كقطع الأيدي والأرجل والجلد والرجم وللذكر مثل حظ الأنثيين، فهو مضاد لحقوق الإنسان وكرامته، ولكل الشرائع التي جاءت بها الحضارة الحديثة، ولا يمكننا أن نتخلص من هذه الأشياء إلا إذا اعترفنا بالبعد التاريخي للنص، أي بمشروطيته التاريخية بالقرن السابع الميلادي وشبه الجزيرة العربية" (صالح، 2007، ص19).

ويعتبرون أن الإسلام متقدم على ما قبله متأخر عما بعده، كالحداثة وما بعدها، فهو مرحلة من مراحل متعددة كل مرحلة تسلّم إلى التي تليها.

يقول نصر حامد: "المرأة كانت لا تُعطى شيئًا في الجاهلية، ثم جاء الإسلام فأعطاها نصف الذكر، وهو ما يفهم من ظاهر الآيات، وهذا هو المعنى، أما المغزى فهو تعليم لنا وإشارة أن نعطيها في المستقبل مثل حظ الذكر (أبو زيد، 2007).

المبحث السادس: المقاصد الشرعية في الفكر الليبرالي

المقصود بالمقاصد الشرعية الغاية التي جاء التشريع من أجل تقريرها فراعاها في تشريعاته، وتستطيع ملاحظتها في أحكامه.

قال ابن عاشور في تعريف المقاصد: "هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها" (ابن عاشور، 2001، ص154).

وعرفها الريسوني بأنها: " الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد" (الريسوني، 1992، ص7).

علم المقاصد علم دقيق، ويبنى على فقه للدين عميق، وفهم للموازنات سديد، ولا يتقن فنه إلا الراسخون في العلم.

والمقاصد علم من العلوم التي ترشد الفقيه إلى استنباط الأحكام الشرعية وفق ضوابط عديدة كعدم مخالفة النص القطعي، أو إجماع العلماء، والتحقق من صحة المقصد، وألا يؤدي هذا المقصد إلى ضرر يعود عليه بالبطلان، وغير ذلك من الضوابط التي ذكرها العلماء (الخادمي، 2007).

ولعل هذا سبب نهي ابن عاشور عن إشراك العامي في المقاصد إذ قال: "فحق العامي أن يتلقى الشريعة من دون معرفة المقصد، لأنه لا يحسن ضبطه ولا تنزيله، ثم يتوسع للناس في تعريفهم المقاصد بمقدار ازدياد حظهم من العلوم الشرعية، لئلا يضعوا ما يلقنون من المقاصد في غير مواضعه، فيعود بعكس المراد، وحق العالم، والعلماء في ذلك متفاوتون على قدر القرائح والفهوم" (ابن عاشور، ص 188).

والشريعة كلها مبتناة على مصالح العباد الدنيوية والأخروية المادية والمعنوية، وعدم الالتفات إليها سبب من أسباب الخطأ أو التجاوز في بعض الاجتهادات.

يقول الشاطبي: "وزلة العالم أكثر ما تكون عن الغفلة عن اعتبار مقاصد الشارع في ذلك المعنى الذي اجتهد فيه" (الشاطبي، 2004، 5:41).

ولا يصل درجة الاجتهاد من لم يتصف بفهم مقاصد الشريعة على كمالها؛ فعلم المقاصد علم أصيل ولا يكون الفقيه فقيها إن لم يتمكن من فن المقاصد، لكن الفكر الليبرالي اهتم بالمقاصد واعتنى بها، لا ليراعيها ويحقق معانيها، بل ليعود على الشريعة بالبطلان وعلى أحكام الدين بالنقض، ومن هنا فالمقاصد التي يتحدثون عنها نوع من العبث لا من العلم، والمقاصد التي يعنونها إنما هي مقاصدهم الباطلة لا مقاصد الدين الحق.

يقول ابن القيم: "فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، ومن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة الى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل" (ابن القيم، 1991، 5:3).

ولقد اعتنى الليبراليون بمقاصد الشريعة كثيرًا وأولوها جلّ اهتمامهم من باب مسجد الضرار لا من باب محاريب الإيمان، ليًّا بالأحكام وطعنًا بالدين، وبكونهم يستطيعون الدخول من باب المقاصد أكثر من غيره قدموه على غيره من الأصول، فهذا أركون يدعو إلى "تخفيف حدة النظرية الصارمة لأصول الفقه، وذلك باستبدال مفهوم جديد بها وهو مقاصد الشريعة" (أركون، ص 170).

ولأن الفقهاء كما يدّعي محمد عابد الجابري اهتموا باللفظ على حساب المعنى، وبالجزئيات على حساب الكليات، وكل ذلك كان على حساب مقاصد الشريعة (الجابري، 2009).

ودعا إلى إعادة بناء الشريعة انطلاقًا من مقدمات جديدة ومقاصد معاصرة، وهذا التجديد الذي دعا إليه لا ينطلق من مجرد الاجتهاد في الفروع، بل إلى إعادة تأصيل الأصول (الجابري، 1992).

بل ومن الليبراليين من صرّح بتقديم المصالح على نصوص الكتاب والسنة، فهذا عبد المجيد الشرفي يدعو إلى "ضرورة التخلص من المتعلق المرضي بحرفية النصوص، ولاسيما النص القرآني، وإيلاء مقاصد الشريعة المكانة المثلى في سن التشريعات الوضعية التي تتلائم وحاجات المجتمع الحديث، ويتعيّن تبعًا لذلك الإعراض عن النظرة الفقهية الى الدين" (الشرفي، 1994، ص162).

ويقول: "لا بد من إعادة النظر في المنظومة الأصولية الموروثة عن الشافعي ونزع القداسة المحيطة بها" (الشرفي، 1994، ص 162).

وبمثل هذا القول يقول حسن حنفي، إذ يقول: " وإذا اتفق الكتاب والسنة والإجماع على المصلحة وجبت، وإن خالفاها وجب تقديم المصلحة... لأن المصلحة أساس الكل" (حنفي، 2004، 573:2).

ويرجع كل حكم شرعي او اجتهاد فقهي يخالف هواهم أو يعارض ما توصل إليه الغرب، كالمبادئ الإنسانية لحقوق الإنسان وفق المفاهيم السائدة عندهم، والتي تتعارض مع ثوابت الإسلام.

يُرجع ذلك إلى نقص في تكوين الفقيه من الناحية المقاصدية، وأنه أخذ بحرفية النصوص، فحرفها عن مرامها.

ومعلوم أن المصلحة المعتبرة هي التي لا تتعارض مع الكتاب والسنة، أو ما هو معلوم من الدين بالضرورة، لكنه اتباع الهوى باسم المصلحة.

وقد وصل الأمر بالشرفي إلى إلغاء العبادات باسم التطوير والتجديد وإدعاء الفهم السديد، وبحجة أن الشريعة إنما جاءت بأحكامها لمصلحة تناسب ذلك العصر فإذا تحققت مقاصدها في ترقية الروح وتحقيق العدالة بأشكال أخرى، فنحن لسنا ملزمين بتفاصيلها التشريعية (الشرقي، ص 59).

"والصلاة بنظره ليست توقيفية، بل العبرة بظرف المصلي وما يتناسب مع البيئة التي يعيش فيها والمحيط الذي يحيط به" (الشرفي، 2008، ص 53).

فالعبادات في نظر الليبراليين عمل هلامي لا ثبات له ولا قرار، وهو راجع إلى نفسية العابد أو المصلي والى بيئته. "إذ العبرة في ذلك هي أن يجد المؤمن حرية واسعة في القيام بشؤون التعبد عمومًا بما يتوافق مع أحوال معاشه وهيئة اجتماعه من ناحية، وبما يعبر عن انفعالاته ونداء ضميره من ناحية أخرى" (الجمل، 2011، ص 106).

وركن الصيام في نظر الليبراليين مبني على التخيير لا على سبيل الالزام، بناء على فهم مغلوط للآية الكريمة: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ﴾ [البَقَرَة الآية 184]، وأن المسلم مخير بين الصوم والفدية وهذا أمر كما يقولون راجع إلى اختيار المؤمن ومتروك غلى رأيه دون إلزام بأحد الأمرين، ويتهمون الفقهاء أنهم شذوا عن مقصد القرآن عندما جعلوا الصيام واجب الالزام (الشرفي، 2009).

وأجازوا الربا المعلوم حرمته من الدين بالضرورة وقالوا أن القروض ذات الزيادة الربوية لا تدخل في الربا المحرم، فقد تغير الحال، ولم يعد الأمر كما كان من استغلال لحاجة المدين يؤدي إلى إعساره وإفلاسه (العشماوي، 1996).

"وأما الحدود في نظرهم فتتسم بالقسوة والتشدد التي لا تتوافق مع سماحة الإسلام وروحه، ولذلك فتطبيق هذه العقوبات باسم القرآن خيانة له" (الطعان، 2007، ص 198).

ووصف هذه الأحكام الثابتة والقطعية الدلالة والثبوت بأنها لا تتوافق مع مقاصد الدين الأخلاقية، وصف يفتقر إلى أدنى درجات العلمية وأبجديات الموضوعية، لا منهجية سليمة، ولا معنى مستقيم، كلام يلعن بعضه بعضًا وآخره يأتي بالنقض على أوله، والتناقض الواضح دلالة التآمر الفاضح.

يقول عباس العقاد: "ضخامة الخطأ مع سهولة العلم بالصواب خليقة بأن تفتح باب الاتهام في سلامة المقصد قبل الاتهام في سلامة التفكير" (العقاد، 1966، ص87).

ونلاحظ هنا كيف تحولت المقاصد الشرعية من إطار مرجعي للحكم الشرعي إلى غطاء يتستر به الليبرالي فيعتبرون المقصد المدعى هو الأصل، وإن عارض نصًا قطعيًا، لا ينظرون إلى المقصد المتوخى من النص، بل يريدون تطويع النص ليوافق ما يرونه مصلحة دون ضوابط أو حدود، إذ ليس لليبرالي مفهوم منضبط للمصلحة والمقصد، وإنما هو مفهوم ضبابي زئبقي ليس له معالم غير الهوى وما يصل من الغرب من صدى.

"إننا حين نستقرئ المنتج الحداثي لا نجد فيه إلا التكرار لأهمية المصلحة، والمطالبة بتحكيمها على النصوص الشرعية، وتقديمها عليها، ولكنه لم يتوجه إلى بناء منظومة معرفية متكاملة يكشف من خلالها عن ماهية المصلحة التي ينادى بها ويبين فيها هويتها ويوضح معالمها، ويبين حدودها وضوابطها، ويشرح أسسها ومبادئها، ويزيل اللبس والغموض عن أقسامها وأصنافها، ويبين المعيار الحقيقي في اعتبارها فما المصلحة التي تقدم وما شروطها وما ضوابطها وما حدودها، ومن يمكنه أن يفعل ذلك، وكيف الجواب عما يعارض تلك الفكرة؟ كل هذه الأسئلة المنهجية لا نجد لها جوابا في المنتج الحداثي" (العميري، 2011).

وخلاصة القول إن تفكيرهم ومنهجيتهم ليس لها علاقة بالمقاصد، وإنما هو نابع من الانبهار بما لدى الغرب، بكل ما فيه، بالغث والسمين، بالنافع والضار، فقد فروا من تقليد علماء الأمة إلى تقليد الغرب باسم التجديد، وسموا ذلك إبداعًا وتقدمًا وتحضرًا.

وقد اعترف الجابري بذلك فقال: "نحن الآن لا ننتج علمًا، وانما نستهلك بعض العلم الذي ينتجه الغير، وأحيانًا نستهلكه استهلاكًا غير سليم" (الجابري، 1991، ص 245).

وكأن العلم والفكر والمنهج كالأشياء المادية تستهلك استهلاكًا.

وتصدق عليهم عبارة طه حسين حين قال: "ان عقليتنا قد أخذت من عشرات السنين تتغير وتصبح غربية أو قل أقرب إلى الغربية منها إلى الشرقية" (حسين،1989، ص 57).

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة وخاتمتها أضمن هذه السطور خلاصة الدراسة وأهم ما أودع فيها من أفكار:

- لا تملك الليبرالية مشروعًا لنهضة الأمة، ولا رؤية واضحة للإصلاح، ولا تجيب على الأسئلة المصيرية التي حيرت الفلاسفة وجاء الدين لحلها، فهي تطرح إشكالات وتثير تساؤلات، دون إجابة، ولا ترضي تطلعات الإنسان للعدل والخير والعدالة، بل تضله بسراب أفكار تخدع ولا تهدي.
- نشأت الليبرالية في جو استبدادي مقهور من قبل رجال الدين الذين احتكروا الحقيقة وامتلكوا ناصية الصواب، فخرجت الليبرالية تنادي بالحرية، وتجهر بالمعاداة لكل سلطة بما فيها حرية سلطة الحق والنصوص المقدسة، ودعت لنفسها حرية وأحقية تفسير النصوص الدينية دون الرجوع إلى القواعد الأصولية أو الاستعانة بتراث الأمة.
- تحويل النص الديني من دائرة القداسة إلى دائرة النص التاريخي، ثم محاولة التشكيك في وقوع الحدث التاريخي وصدق حصوله، واعتبار ما فيه من سوق أحداث وذكر وقائع وهما أو في أحسن الأحوال مثلًا يروى للعبرة لا أكثر.
- النصوص الدينية في القرآن الكريم ليست نصوصًا ثابتة المعنى، وإنما هي نصوص متغيرة، ليس لمعناها ديمومة، بل هي نصوص سائلة متحركة، متعددة الدلالات، متغيرة التأويلات، وقد انتقلت بعد نزول الوحي بها من القداسة إلى البشرية، ومن التنزيل إلى التأويل، وهو ما يسمونه ب "أنسنة القرآن" وقد قال قائلهم: أفضل وسيلة لفهم النص هي نزع القداسة عنه، فما دمت تحت سلطان قداسة النص فلن تفهمه.
- قامت الليبرالية على التمرد المطلق، والحرية الفردية، دون وازع أو ضابط فتمادت على الدين وانفلتت من عقال الشرائع، واستقلت عن السماء وصار هواها إلهها ومولاها.
- نصبت الليبرالية لها قبلة يممت شطرها تجاهها تتمثل بالعلم ومعطياته، والمواثيق الدولية وما يتفرع عنها، وحقوق الإنسان وفق الفهم الليبرالي له، وعادت كل ما يتعارض مع هذه المواثيق والمفاهيم.
- مما امتاز به الإسلام أنه يجمع بين الثبات والمرونة، الثبات في الأصول التي لا تقبل التبديل والتحويل، والمرونة في استيعاب ما يستجد في حياة الإنسان من شؤون وأحوال، لكن الليبرالية جهدت إلى ساحة الحقائق المترسخة والعقائد المتجذرة والايمان المتعمق محاولًا إحداث خلخلة في صخرة بنيانه المتين، فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل.
- علم المقاصد من العلوم الأصيلة، وهو علم مبني على فهم عميق للدين وفقه دقيق للتشريع، إلا أن الليبرالية جهدت إلى تحريف معناها وإبطال مغزاها بإسم التطوير في الفهم والتجديد في الدين.

أولًا: النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- إنّ الليبرالية -بوصفها فلسفة قائمة على تأليه الإرادة الإنسانية وإعلاء الحرية الفردية المطلقة- تمثل منظومة فكرية تتعارض جذريًا مع التصور الإسلامي القائم على مرجعية الوحي ووجوب الخضوع لمنظومته التشريعية والقيمية.
- إنّ الخطاب الليبرالي العربي إنما هو امتداد للمشروع الغربي الذي نشأ في سياق الصراع مع المؤسسة الكنسية، فجاءت قراءاته للنص الإسلامي قراءة إسقاطية لا تراعي خصوصية الواقع الإسلامي ولا طبيعته العقدية والتاريخية.
- أثبتت الدراسة أنّ أبرز مرتكزات الرؤية الليبرالية تجاه النصوص الشرعية تتمثل في نزع القداسة عنها، واعتبارها نصوصًا بشرية التأويل، وإخضاعها لمقولات "موت المؤلف" و"سيولة الدلالة"، بما يؤدي إلى تفريغها من مرجعيتها وضبطها.
- أظهرت الدراسة أنّ الإغراق الليبرالي في توظيف أسباب النزول كان أداة منهجية لإضفاء تاريخية على النص وتعطيل عالميته، وذلك عبر تقديم الحادثة التاريخية على إطلاق الخطاب الإلهي.
- أثبتت الدراسة هشاشة الدعوى القائلة بـ"أسطرة النص القرآني" أو "تاريخيته"؛ إذ تخالف هذه الدعوى طبيعة القرآن باعتباره كتاب هداية وتشريعًا محكمًا، وتقوم على فرضيات فلسفية غربية لا على أدوات تفسيرية شرعية منضبطة.
- انتهت الدراسة إلى أنّ توظيف المقاصد الشرعية في الفكر الليبرالي جاء خارج الإطار الأصولي التاريخي لهذا العلم؛ إذ تحولت المقاصد لديهم من أداة لفهم النص إلى وسيلة لتجاوزه وإعادة تشكيله بما يوافق المرجعية الليبرالية.
- أكّدت النتائج أنّ القراءات الليبرالية للنص القرآني تفتقر للموضوعية والمنهجية العلمية؛ إذ تتجاوز ضوابط اللغة العربية، وإجماعات العلماء، وأدوات الاستدلال الأصولية المحكمة.
- خلصت الدراسة إلى استحالة التوفيق بين الليبرالية والإسلام في مستوى الأصول العقدية والتشريعية؛ لاختلاف المرجعية النهائية بين نظام يقوم على المطلق الإلهي، وآخر يقوم على النسبية الإنسانية.

ثانيًا: التوصيات

بناءً على النتائج التي خلصت إليها الدراسة فإننا نوصي بما يلي:

- ضرورة تعزيز المشاريع البحثية العلمية الرصينة التي تتناول الخطاب الليبرالي بالنقد والتحليل، وتكشف خلفياته الفلسفية وامتداداته الفكرية وأثره على بنية الوعي الديني.
- التأكيد على ضرورة العناية بعلم المقاصد الشرعية وفق ضوابطه الأصولية الراسخة، ومنع توظيفه خارج إطاره العلمي بما يؤدي إلى إلغاء النصوص أو تعطيلها.
- الدعوة إلى ترسيخ منهجية صحيحة في التعامل مع أسباب النزول والسياق القرآني، باعتبارها أدوات مساعدة على الفهم لا وسائل لإلغاء النص أو تقييده تاريخيًا.
- العمل على رفع مستوى الوعي الشرعي والفكري لدى الشباب والمثقفين؛ لتحصينهم من القراءات المنحرفة، وتزويدهم بمنهج علمي يحقق التوازن بين العقل والنص دون تعارض مصطنع.
- ضرورة استثمار التراث العلمي الراسخ للأمة في التفسير والأصول والمقاصد، وبناء خطاب معرفي معاصر من داخل المنظومة الإسلامية لا من خلال استيراد نماذج معرفية دخيلة.
- الدعوة إلى قراءة موضوعية للنص القرآني تراعي لغته وسياقه وأصول تفسيره، وترفض القراءات التفكيكية والنسبية التي تلغي ثبات المعنى الشرعي وتبدل مقاصده.

المراجع:

ابن القيم، م. ب. أ. ب. ب .(1991) .*إعلام الموقعين عن رب العالمين* (ط1). دار الكتب العلمية.

ابن خلدون .(2000) .*ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبرر* .دار الفكر.

ابن عاشور .(1984) .*التحرير والتنوير* (د. ط). الدار التونسية للنشر.

ابن عاشور، .(2001) .*مقاصد الشريعة* (م. ت. الميساوي، محقق؛ ط2). دار النفائس.

ابن عبد السيف، خ .(2010) .*ظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر* (ط1). مركز التأصيل للدراسات والبحوث.

ابن منظور، م. ب. م. (1414هـ) .*لسان العرب* (ط3). دار صادر.

أبو زيد، ن. ح .(1999) .*مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن* (ط2). المركز الثقافي العربي.

أبو زيد، ن. ح .(2007) .*نقد الخطاب الديني* (ط4). المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع.

أدونيس .(2002) .*الثابت والمتحول في الإبداع والأتباع عند العرب* (ط8). دار الساقي.

أركون، م .(1993) .*من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي* (هـ. صالح، مترجم؛ ط2). دار الساقي.

أركون، م .(1996) .*تاريخية الفكر العربي الإسلامي* (هـ. صالح، مترجم؛ ط2). مركز الإنماء القومي.
أركون، م .(1996) .*قراءة علمية* (هـ. صالح، مترجم؛ ط2). مركز الإنماء الكوني.
أركون، م .(1998) .*قضايا في نقص العقل الديني* (هـ. صالح، محقق؛ ط1). الطليعة.
أركون، م .(2001) .*الإسلام أوروبا الغرب: رهانات المعنى وإرادات الهيمنة* (هـ. صالح، مترجم؛ ط2). دار الساقي.
أركون، م .(2007) .*الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد* (هـ. صالح، ترجمة وتعليق؛ ط1). دار الساقي للطباعة والنشر.
أوملیل، ع .(1993) .*في شرعية الاختلاف* (ط1). دار الطليعة.
برلين، إ .(1992) .*حدود الحرية* (ج. طالب، مترجم؛ ط1). دار الساقي.
بلعيد، ص .(2004) .*القرآن والتشريع: قراءة جديدة في آيات الأحكام* (ط3). منشورات الحلبي الثقافية.
بوكاي، م. (1412هـ) .*علم الجيولوجيا والقرآن الكريم* (ر. غالب، مترجم؛ ط2). الدار الأكاديمية.
الجابري، م. ع .(1991) .*التراث والحداثة* (ط1). مركز دراسات الوحدة العربية.
الجابري، م. ع .(1992) .*وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر* (ط1). المركز الثقافي العربي.
الجابري، م. ع .(2009) .*بنية العقل العربي* (ط9). مركز دراسات الوحدة العربية.
الجمل، ب .(2011) .*الإسلام السني* (ط1). دار المتميزة للطباعة والنشر.
الجميل، س. (2005، 24 فبراير). الليبرالية القديمة والليبرالية الجديدة: المعاني والمبادئ والمفاهيم .*الحوار المتمدن*، العدد 1119.
حسين، ط .(1989) .*في الشعر الجاهلي* .مطبعة الهنية المصرية العامة للكتاب.
حفني، ع. د .(1965) .*أزمة الخطاب التقدمي العربي* (ط1). مؤسسة الرسالة.
الحمد، ت. (1428هـ، 30 يناير). مقال .*الشرق الأوسط*.
حنفي، ح .(1992) .*التراث والتجديد* .بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
حنفي، ح .(1998) .*هموم الفكر والوطن* .دار قباء.
حنفي، ح .(2004) .*من النص إلى الواقع* (ط1). مركز الكتاب للنشر.
حنفي، ح. وآخرون .(1986) .*موسوعة الحضارة العربية والإسلامية* (ط4). المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
الخادمي، ن. د .(2007) .*الاجتهاد المقاصدي: حجية، ضوابطه، مجالاته* .رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية.
الخطيب، ع. ك .(1968) .*القصص القرآني أو الفن القصصي في منطوقه ومفهومه*. مطبعة السنة المحمدية.
خلف الله، م. أ .(1999) .*الفن القصصي في القرآن* (ط4). سينا للنشر.
دراز، م. ع .(2013) .*النبأ العظيم* (ط1). دار ابن الجوزي.
الدليمي، م. م .(2012) .*سورة القصص دراسة تحليلية* (ص. عطية، محقق). ديوان الوقف السني.
الريسوني، أ .(1992) .*نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي* (ط2). الدار العالمية للكتاب الإسلامي.
الريسوني، ق .(2010) .*النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر* (ط1). وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
السباعي، م .(1982) .*السنة ومكانتها في التشريع* (ط3). المكتب الإسلامي.
سلطان، ج .(1991) .*غزو من الداخل* (ط1). دار الوطن.
الشاطبي، الإ. أ. إ. ب. م. م. ل .(2004) .*الموافقات في أصول الشريعة*. دار الكتب العلمية.
الشرفي، ع. م .(1994) .*لبنات* (د. ط). دار الجنوب للنشر.
الشرفي، ع. م .(2008) .*الإسلام بين الرسالة والتاريخ* (ط2). دار الطليعة للطباعة والنشر.
الشرفي، ع. م .(2008) .*مستقبل الإسلام في الغرب والشرق* .دار الفكر المعاصر.
الشرفي، ع. م .(2009) .*تحديث الفكر الإسلامي* (د. ط). دار المدار الإسلامي.
شلتوت، م. (1394هـ) .*تفسير القرآن الكريم* (ط6). دار الشروق.
صالح، هـ .(2007) .*الانسداد التاريخي: لماذا فشل مشروع التنوير في العالم العربي* (ط1). دار الساقي بالاشتراك مع رابطة العقلانيين العرب.
صيليبا، ج .(1982) .*المعجم الفلسفي* .دار الكتاب اللبناني.
الطعان، أ .(2007) .*العلمانيون والقرآن الكريم* (ط1). دار ابن حزم للنشر والتوزيع.
عبد الرحمن، ط .(2000) .*سؤال الأخلاق* (ط1). المركز الثقافي العربي.
العشماوي، م. س .(1996) .*أصول الشريعة* (ط4). مكتبة مدبولي الصغير.
العشماوي، م. س .(1996) .*جوهر الإسلام* (ط4). مكتبة مدبولي الصغير.
العقاد، ع .(1966) .*ماذا يقال عن الإسلام* .دار الكتاب العربي.
العميري، س. (2011، 13 نوفمبر). التداول الحداثي لنظرية المقاصد .*مجلة البيان*، العدد 293، الجزء الأول.

القاسم، س .(1973) .*ديوان سميح القاسم* .دار العودة.

القرضاوي، ي .(2006) .*الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا* (ط6). دار الصفوة، مكتبة وهبة.

القرني، ع. ب. م .(2018) .*تاريخية القرآن في الفكر الحداثي العربي* (ط1). تكوين للدراسات والبحوث.

قطب، م .(1983) .*مذاهب فكرية معاصرة* (ط3). دار الشروق.

قنصوة، ي .(2008) .*الليبرالية: إشكالية مفهوم* (ط1). رؤية للنشر والتوزيع.

ناتاف، أ .(2005) .*الفكر الحر* (ر. بعث، مترجم؛ ج. شحيد، تدقيق؛ ط1). دار المدى، المؤسسة العربية للتحديث الفكري.

نقره، التهامي .(1974) .*سيكولوجية القصة في القرآن* (ط3). الشركة التونسية للتوزيع.